الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاحد

20 **يونيو** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

الشيخ بن حميد يزور أوقاف المدرسة الصولتية بمكة المكرمة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/736521

محمدرابع سليمان/مكة المكرمة

قام معالي الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد إمام وخطيب المسجدالحرام المستشار فى الديوان الملكى رئيس مجلس أمناء أوقاف المدرسة الصولتية بمكة المكرمة بزيارة للمدرسة الصولتية وتفقد أوضاعها وتجول الشيخ ابن حميد فى اروقة المدرسة واطلع على الإجراءات والتحسينات الجديدة التى شهدتها المدرسة مؤخراً كما اجتمع بنظار أوقاف المدرسة الصولتية بمكة المكرمة. وشكرالقائمين على المدرسة على حسن التنظيم والترتيب وحرصهم على التطويرالمستمر رغم تأثر موارد الوقف إثر الجائحة العالمية كورونا ،،

وحث الشيخ بن حميد العاملين بالجد والإجتهاد والمثابرة فى تطوير الرسالة العلمية والتعليمية والتربوية فى المدرسة متمنياً لهم التوفيق والسداد ،، وفى نهاية الزيارة سجل الشيخ بن حميد كلمة إعجاب وشكر وتقدير في السجل الذهبي للمدرسة ،،

والجدير بالإشارة ان مجلس أمناء أوقاف المدرسة الصولتية يتكون من معالى الشيخ صالح بن حميد رئيساً وعضوية معالى الدكتور عبدالفتاح بن سليمان مشاط نائب وزيرالحج والعمرة وعبدالله بن داوود الفايز وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة سابقاً والدكتور هانى بن عثمان غازى مستشار مدير جامعة ام القرى والدكتوراحمد الزايدى مدير تعليم مكة المكرمة والأستاذ سليمان بن عواض الزايدى مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة والدكتور إسماعيل الميمنى والدكتور طارق بن صالح جمال والأستاذ بكر حامد مير مدير إدارة الأوقاف والمساجد سابقاً والشيخ محمد مكي هداية الله نائب رئيس جمعية تحفيظ القرآن الكريم بمكة المكرمة والدكتورعبدالقادر بن عبدالرحمن فقيه والأستاذ محمد بن مهدي الحارثى مدير تعليم مكة المكرمة سابقاً

هيئة حقوق الإنسان: 7 آليات سعودية للقضاء على أشكال التمييز

المصدر: جريدة عاجل الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م
https://ajel.sa/G2DPmH/

بيّنت **هيئة حقوق الإنسان**، أبرز الآليات والتدابير التي اتخذتها المملكة من أجل القضاء على كل أشكال التمييز العنصري، ويأتي ذلك في إطار برنامج تفعيل المعاهد والاتفاقيات الدولية.

وشاركت الهيئة، عبر حسابها الإلكتروني الرسمي الموثق من خلال موقع «تويتر»، صورة معلوماتية «إنفوجراف»، بيّنت من خلاله أبرز الالتزامات الواردة في المادة 2 من الاتفاقية والتدابير الوطنية المتخذة.

وأشارت الهيئة، إلى أن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أكدت على كل دولة طرف بعدم تشجيع أو حماية أي تمييز عنصري يصدر عن أي شخص أو أي منظمة.

وأوضحت **حقوق الإنسان**، أن من أبرز ما يؤكد التزام السعودية بهذا الشأن ما نص عليه النظام الأساسي للحكم بالتزام وسائل الإعلام بحظر ما يُسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه.

تدابير مكافحة التمييز العنصري بالسعودية

وعددت **هيئة حقوق الإنسان**، التدابير والآليات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة الرشيدة في المملكة لمكافحة والقضاء على كل أشكال التمييز العنصري وتتمثل في:

-يقوم الحكم في المملكة على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية وفق ما نصت عليه المادة الثامنة من النظام الأساسي للحكم.

-الجدارة هي الأساس في اختبار الموظفين لشغل الوظائف العامة وفق ما نصت عليه المادة الأولى من نظام الخدمة المدنية.

-المواطنون متساوون في حق العمل دون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى سواء أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه وفق ما نصت عليه المادة الثالثة من نظام العمل.

-توفير الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة لجميع السكان بطريقة عادلة ومسيرة ومنظمة وفق ما نصت عليه المادة الثانية من النظام الصحي.

-التزام كل وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير عن الرأي بالكلمة الطيبة وأنظمة الدولة والمساهمة في تثقيف الأمة ودعم وحدتها وحظر نشر أي مواد تؤدي للفتنة أو الانقسام أو المس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة أو يسيء إلى كرمة الإنسان وحقوقه، وفق ما نصت عليه المادة التاسعة والثلاثون من النظام الأساسي للحكم.

-على كل من يمارس نشاطًا أو مهنة في مجال الإعلام المرئي أو المسموع عدم التعرض إلى ما من شأنه إثارة النعرات والفرقة والكراهية بين المواطنين، وفق ما نصت عليه المادة الخامسة من نظام الإعلام المرئي والمسموع.

-يحظر نشر ما يخالف أحاكم الشريعة الإسلامية والأنظمة النافذة وإثارة النعرات وبث الفرقة بين المواطنين، وفق ما نصت عليه المادة التاسعة من نظام المطبوعات والنشر.

هيئة ٠ حقوق الإنسان" توضح الخدمات المقدمة للمسنين بدور الرعاية

المصدر: جريدة عاجل الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م
https://ajel.sa/G2DPmH/

عددت هيئة حقوق الانسان، ما تقدمه من أنشطة وخدمات لكبار السن في دور الرعاية المجتمعية، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بشأن عدم إساءة معاملة كبار السن.

وشاركت الهيئة، عبر حسابها الإلكتروني الرسمي الموثق من خلال موقع «تويتر»، صورة معلوماتية «انفوجراف»، تتمضن أبرز خدمات الرعاية الصحية اللازمة لكبار السن بخاصة في وقت جائحة كورونا بالإضافة إلى الأنشطة المهنية والثقافية والترفيهية والرياضية.

الأنشطة في دور الرعاية الاجتماعية

وأوضحت هيئة حقوق الانسان، أن الرعاية لكبير السن تبدأ منذ لحظة استقبال الحالة في الدارمن خلال صرف مستلزماته ثم القيام بتعريفه على برامج الدار وأجهزتها، بالإضافة إلى توفير الدار الرعاية الطبية الكاملة مع متابعة المرضى والكشف عليهم وصرف العلاج اللازم لهم.

وتابعت الهيئة أن دور الرعاية المجتمعية، تقدم وجبات غذائية للمقيمين تحتوي على جميع العناصر الغذائية التي تساعد بالحفاظ على الصحة وتقدم مصروف للمقيمين كما تقوم بتأمين الكسوة المناسبة لهم.

كما تتيح دور الرعاية، للمستفيدين بقراءة الصحف و المجلات والاستماع للإذاعة الداخية وإذاعة القرأن الكريم في إطار تنشيط الوعي الثقافي لكبار السن.

وأضافت حقوق الانسان، أن الخدمات والأنشطة المقدمة لكبار السن في دور الرعاية الاجتماعية تتضمن تنظيم بعض الألعاب الداخلية، وتتضمن الرياضات الخفيفة مثل رياضة المشي وبعض التمرينات التي تناسب كبار السن وقدرتهم البدنية في إطار تدعيم جانب الصحة البدينة والنفسية لهم.

وأشارت الهيئة إلى أن النشاط المهني المقدم من الدار يتمثل في توفير فرص الاشغال اليدوية والهوايات للمقيمين غير القادرين كوسيلة لشغل أوقات الفراغ، كما ان الدار تقوم بتنظيم الخروج في نزهات خارجية للحدائق والمتنزهات العامة وزيارة بعض المعارض والمهرجانات السنوية بالمناطق المحيطة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

التربية الرقمية تحد من انتشار المحتوى المضلل

الأخبار المزيفة ·وقود" لتفكيك المجتمعات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1891853

الاهتمام بالتربية الإعلامية الرقمية وإكساب الأفراد المهارات المناسبة لذلك، يعدان أداة أساسية في الحد من انتشار المحتوى المضلل على منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك في القدرة على نقد هذا المحتوى وإثبات زيفه بما يوفر قدرًا أكبر من الحماية للمجتمع إزاء ذلك التحدي الذي لا يمكن مكافحته فقط من خلال الأدوات التشريعية أو التدابير التقنية، بل إن تأهيل الفرد ليكون قادرًا على الحكم على المحتوى وكشف التضليل هو المكون الأهم في معادلة مكافحة الشائعات والمحتوى الرقمي الزائف.

التحليل والتقييم يقللان من الآثار السلبية للشائعات

ولقد أصبح تداول المحتوى الرقمي سمة أساسية من سمات العصر الراهن بما يشهده من تطور تقني متسارع، ومع بروز وسائل التواصل الاجتماعي وتعدد مجالات استخدامها باتت مصطلحات مثل التضليل الإعلامي، والشائعات الرقمية، والمحتوى الرقمي الزائف، أكثر شيوعًا مما كانت عليه من قبل، وقد تزامن ذلك مع تطور مفهوم النشر، إذ سهلت تلك المنصات بشكل كبير من عملية تبادل المحتوى الرقمي الزائف، ودفع ذلك عددًا من الباحثين وعلماء الاتصال إلى تبني عدة أطر نظرية فلسفية تنطلق من مدخل التربية الإعلامية لتركز على توعية الأفراد، وتعمل على تنمية تفكيرهم النقدي.

وانطلقت تلك الأطر النظرية من افتراض وجود أبنية معرفية يرتبط بعضها بالمحتوى وآلية التفاعل معه، والبعض الآخر يرتبط بالمتلقي ومدى امتلاكه مهارات التفكير النقدي أو بالقائم بالاتصال وأدواره وفاعلية مشاركته النشطة.

وبوجه عام، قامت هذه الأطر النظرية على فرضية رئيسة تتمثل في أن امتلاك الأفراد للمهارات الأربع للتربية الإعلامية الرقمية التي تتمثل في مهارة الوصول والتحليل والتقييم وإنتاج المحتوى، يقلل من الآثار السلبية للمحتوى الرقمي الزائف الذي يتم تداوله عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

واللافت أن هذه الأطر النظرية لم تتطرق إلى محاولة تفسير علاقة المهارات الأربع التي تنطوي عليها التربية الإعلامية الرقمية بكيفية تداول ذلك المحتوى الرقمي الزائف. وهذا ما ركزت عليه دراسة جديدة نشرتها مجلة البحوث الإعلامية الصادرة عن كلية الإعلام بجامعة الأزهر، تحت عنوان: "آليات تداول الشباب العربي للمحتوى الرقمي الزائف عبر وسائل التواصل الاجتماعي: نموذج مقترح في إطار مدخل التربية الإعلامية الرقمية."

مشكلة وعينة الدراسة وأهدافها

تتمثل مشكلة الدراسة في تطوير نموذج مقترح لرصد وتفسير العلاقة بين مهارات التربية الإعلامية الرقمية من ناحية، وآليات تداول المحتوى الرقمي الزائف من ناحية أخرى، وذلك في محاولة لاستكشاف دور هذه المهارات في إنتاج تلك الأساليب، فضلًا عن رصد العوامل المؤثرة في بناء وتشكيل هذا الدور.

وقد تم إجراء الدراسة بالتطبيق على عينة قوامها (392) مفردة بواقع 99 مفردة من المملكة العربية السعودية، و100 مفردة من الإمارات و97 مفردة من مصر، و96 مفردة من تونس.

وتوزعت الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة كالتالي: بالنسبة للنوع جاءت نسبة الذكور 57.1 % مقابل الإناث 42.9 %، وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي شكّل الحاصلون على مؤهل جامعي 76.3 % من إجمالي العينة، أما الحاصلون على مؤهل قبل جامعي فنسبتهم 13.8 %، بينما الحاصلون على مؤهل فوق جامعي 9.9.%

وبالنسبة للمستوى الاقتصادي الاجتماعي، شكّل أصحاب الدخل المتوسط 46,4 %، وأصحاب الدخل المرتفع جاءت نسبتهم 34,7 %، أما أصحاب الدخل المنخفض 18,9 %. وقد رُوعي في اختيار أفراد العينة مطابقتها وملاءمتها هدف الدراسة المتمثل في تقديم نموذج مقترح لوصف وتفسير العمليات المرتبطة بتداول المحتوى الرقمي الزائف، وذلك في إطار مدخل التربية الإعلامية الرقمية، والمهارات التي ينطوي عليها هذا المدخل كمقدمات تفضي إلى نتائج يتم اختبار منطقية حدوثها.

وسعت الدراسة إلى إنتاج رؤية بنائية نظرية تفترض ارتباط امتلاك كل مهارة من المهارات التي ينطوي عليها مفهوم التربية الإعلامية الرقمية (الوصول، التحليل، التقييم، إنتاج المحتوى) باتخاذ قرار تداول المحتوى الزائف عبر مواقع التواصل الاجتماعي من ناحية، وبتحديد شكل هذا التداول من ناحية أخرى. ويشمل الإطار الفلسفي للنموذج المقترح ثلاثة أبنية من المتغيرات وهي:

البناء الأول "المتغيرات المستقلة"

يتألف من 4 متغيرات رئيسة يجسد كل منها إحدى المهارات الأربع المكونة لمفهوم التربية الإعلامية الرقمية وذلك كما يلي:

مهارة الوصول للمحتوى: تعني قدرة الفرد على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وانتقاء المحتوى المرغوب دون غيره، والتعرف على رموز هذا المحتوى، واستكشاف الأبعاد المرتبطة به، فضلًا عن امتلاك القدرة على استخدام البرمجيات التي تمكنه من التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي.

مهارة تحليل المحتوى: يقصد بها قدرة المستخدم على تحديد مصدر المحتوى، وإدراكه لتوجهات الوسيلة، وخصائصها، وطبيعة الخطاب المقدم عبرها، وجمهورها المستهدف.

مهارة تقييم المحتوى: ترتبط بمهارات التفكير العليا التي تنطوي على امتلاك القدرة على التمييز بين الحقائق والادعاءات، وتحري التحيز، واستكشاف وفهم الخلفيات السياسية والأيديولوجية والاقتصادية للمحتوى الرقمي، بالإضافة إلى القدرة على نقد المحتوى الرقمي وفق معايير موضوعية.

مهارة إنتاج المحتوى: تعني قدرة المستخدم على توظيف الكم الهائل من المعلومات المتاحة في بيئة الإعلام الرقمي لإنتاج محتوى يقدمه عبر المنصات الرقمية المختلفة، للتعبير عن آرائه ووجهات نظره ومواقفه.

البناء الثاني المتغيرات الوسيطة:

تتمثل تلك المتغيرات في القدرة على كشف المحتوى الزائف، وإدراك محددات صناعة هذا المحتوى، والتنبؤ بتأثيراته، ومدى فهم دلالاته؛ وتم اشتقاق هذه المتغيرات من نموذج البناء المعرفي، وكذلك متغير مستوى التحصين بأبعاده الثلاثة (التعرض الانتقائي، الوساطة، فرضية تأثرية الآخرين) الذي تم اشتقاقه من نموذج التحصين أو اللقاح.

بالإضافة إلى متغيرات: إدراك شدة تهديد المحتوى الزائف، ومدى فاعلية الاستجابة له، ودرجة الفاعلية الذاتية للمستخدم، وتم اشتقاقها من النموذج التفاعلي أو التشاركي القائم على الإطار الفلسفي لنموذج دافع الحماية.

البناء الثالث المتغيرات التابعة

ينقسم هذا البناء إلى شقين رئيسين: يتعلق الأول بعملية اتخاذ قرار تداول المحتوى الزائف من عدمه، ويضم الشق الآخر ثلاث مجموعات فرعية تُجسد الأساليب المختلفة لتداول المحتوى الرقمي الزائف والتي تم تطويرها استناداً إلى تلك القدرات المُتضمنة في كل مهارة من مهارات التربية الإعلامية الرقمية، وتتمثل هذه الأساليب وفق الإطار المفاهيمي لكل منها فيما يلي:

أسلوب التداول بالنشر المباشر: يقوم على مجرد مشاركة المحتوى الرقمي الزائف أو إعادة نشره بشكل مجرد، دون الخوض في أي عملية أخرى. أسلوب التداول بالتصديق: يتجاوز هذا الأسلوب حدود النشر المباشر للمحتوى، لتقديم ما يفيد تأييد هذا المحتوى، وأسلوب التداول بالاستفهام: يقوم في جوهره على إعادة نشر المحتوى الرقمي الزائف مع تقديم ما يفيد الاستفهام عن هذا المحتوى، وأسلوب التداول بالتفسير: يقوم على مشاركة المحتوى الزائف عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال تقديم تفسير مباشر لهذا المحتوى (نص مكتوب من قبل المستخدم) أو غير مباشر "الاستعانة بمحتوى آخر سواء كان نصًّا أو صورة أو مقطع فيديو يفسر المحتوى الزائف. "

وأيضاً أسلوب التداول بالتشكيك: يقوم على مشاركة المحتوى الزائف عبر وسائل التواصل الاجتماعي بصحبة عبارة تفيد الشك أو عدم تحمل مسؤولية هذا المحتوى، وتدعو إلى ضرورة التيقن من صحته.

وأسلوب التداول بالنقد: يقوم على مشاركة المحتوى الزائف عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال تقديم رؤية تحليلية ونقدية له إما بعرض أوجه القصور وعدم المنطقية فيه، أو بتوضيح التناقض داخل بنيته في ضوء السياقات المختلفة.

أسلوب التداول بالتصحيح: يقوم على مشاركة المحتوى الزائف عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع تقديم النسخة الحقيقية لهذا المحتوى، وذلك إما بشكل مجرد (كما هو)، أو مدعوم بالأدلة والبراهين والمصادر التي تؤكد زيفه.

وأسلوب التداول بالاستثمار: يقوم على مشاركة المحتوى الزائف عبر وسائل التواصل الاجتماعي في إطار يعكس تحقيق فائدة ما للمستخدم، أو للمجتمع.

ويفسر أسلوب التداول بالسخرية على مشاركة المحتوى الزائف عبر وسائل التواصل الاجتماعي بصحبة رموز أو تعبيرات أو صور تفيد التهكم من هذا المحتوى.

نتائج وخلاصات الدراسة

لقد كشفت نتائج الدراسة عن وضوح تأثير كل من سلوك مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وتحيزاتهم الشخصية وكثافة استخدامهم على شدة العلاقة بين مستوى امتلاكهم مهارة الوصول للمواد المنشورة على تلك المنصات، ومدى اتخاذهم قرار تداول المحتوى الزائف، إذ إن ارتفاع كثافة الاستخدام وتعدد أنماط التفاعل يفسحان المجال أمام مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي ليكونوا عُرضة لمئات الأخبار والمنشورات والتغريدات المنشورة؛ وهو ما قد يقودهم لاتخاذ قرار تداول المحتوى الزائف في ظل ثقتهم بمن سبقوهم إلى تداوله، وعدم قدرتهم على كشف ما به من تحريف وزيف؛ الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرار التداول دون التفكير أو البحث في طبيعة المحتوى المتداول، ويضاف إلى ما سبق التأثيرات المتباينة للتحيزات المسبقة على درجة حكم الفرد على مصداقية المحتوى.

وخلصت الدراسة أيضًا إلى وجود تأثيرات متباينة لمتغيرات: تحديد الاحتياجات من المحتوى، والتعرض الانتقائي له، واستكشاف طبيعته، على العلاقة بين مستوى امتلاك مهارة الوصول للمواد المنشورة، ومدى اتخاذ قرار تداول المحتوى الزائف.

كما وجدت الدراسة علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين مستوى امتلاك مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لمهارة التحليل، وأساليب تداولهم للمحتوى الرقمي الزائف المنشور عبر مواقع التواصل. وأثبتت النتائج ارتباط مستوى امتلاك تلك المهارة بمدى استخدام أساليب التداول بالنشر المباشر، أو بالتصديق، أو بالاستفهام، أو بالتعجب في إعادة نشر المحتوى الزائف عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وقد يرجع ذلك إلى أن امتلاك الأفراد لمهارة التحليل التي تقوم في جوهرها على فهم أبعاد المحتوى، ومعرفة خصائص الوسيلة التي تقدمه، ويقودهم إلى التفاعل عبر هذه الوسيلة إما بتوجيه الاستفسارات حول ذلك المحتوى أو بالتعجب منه، دون الانخداع بزيفه.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين مستوى امتلاك مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لمهارة تقييم المواد المنشورة عبر هذه الوسائل من ناحية، ومدى استخدامهم أساليب التداول بالتفسير، أو بالتشكيك، أو بالنقد في إعادة نشر المحتوى الزائف من ناحية أخرى.

كما يشير النموذج المقترح بالدراسة إلى تأثير متغيرات كـ(تحصين مستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، ودافع الحماية لديه، وبنائه المعرفي) في العلاقة بين مستوى امتلاك مهارة بناء المحتوى الرقمي عبر هذه الوسائل، ومدى استخدام أساليب التداول بالتصحيح أو بالاستثمار أو بالسخرية في إعادة نشر المحتوى الزائف عبرها. وفي هذا الإطار، شكلت درجة الفاعلية الذاتية لدى المستخدم متغيرًا بارزًا في تحديد شدة تلك العلاقة، نظرًا لتباين تلك الفاعلية من مستخدم لآخر من ناحية، وتباين الأهداف المنتجة لها من ناحية أخرى.

ديوان المراقبة العامة أول جهاز رسمي تولى المهمة.. واليوم "نزاهة" كشفت الفاسدين

مكافحة الفساد.. مكتسبات الوطن في أمان

المصدر: جريدة الرياض الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1891647

يُعد الفساد ظاهرة قديمة وطبيعة إنسانية ترتبط بالنفس البشرية وتلازمها على مدى التاريخ وفي كافة الحضارات، ويهدف المفسدون من خلاله لتحقيق أهداف تخدم مصالحهم دون الالتفات للمصلحة العامة، لذا كان التصدي للفساد هو خير علاج له، والمتتبع لتاريخنا الإسلامي العريق يجد أن نبي الأمة ﷺ كان أول من وقف في وجه الفساد، ويؤيد ذلك قصة جمع

الزكاة المشهورة، فقد ورد في السنة النبوية الشريفة أن رسول الله ﷺ استعمل رَجُلًا علَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنَ اللُّتْبِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسَبَهُ قالَ: "هذا مَالُكُمْ وهذا هَدِيَّةٌ"، فَقالَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ: "فَهَلَّا جَلَسْتَ في بَيْتِ أبِيكَ وأُمِّكَ حتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إنْ كُنْتَ صَادِقًا ثُمَّ خَطَبَنَا"، فَحَمِدَ اللَّهَ وأَثْنَى عليه ثُمَّ قالَ: "أمَّا بَعْدُ فإنِّي أسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنكُم علَى العَمَلِ ممَّا ولَّانِي اللَّهُ فَيَأْتي فيَقولُ: هذا مَالُكُمْ وهذا هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، أفلا جَلَسَ في بَيْتِ أبِيهِ وأُمِّهِ حتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ، واللَّهِ لا يَأْخُذُ أحَدٌ مِنكُم شيئًا بغيرِ حَقِّهِ إلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُهُ يَومَ القِيَامَةِ، فَلَأَعْرِفَنَّ أحَدًا مِنكُم لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا له رُغَاءٌ، أوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أوْ شَاةً تَيْعَرُ ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ حتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إبْطِهِ، يقولُ: اللَّهُمَّ هلْ بَلَّغْتُ بَصُرَ عَيْنِي وسَمْعَ أُذُنِي"، ومنذ ذلك التاريخ والعمل جار على مكافحة الفساد بكافة أنواعه.

شفافية وصدق

وفي تاريخنا الحديث المعاصر ومنذ بدايات التأسيس لبلادنا الغالية فقد كان العمل يسير على هذا النهج في التصدي للفساد والفاسدين، وكان أول جهاز رسمي يتولى هذه المهمة هو ديوان المراقبة العامة الذي أنشئ في عام 1391هـ بموجب مرسوم ملكي، وقد حدد النظام اختصاصات الديوان في الرقابة المالية اللاحقة ورقابة الالتزام بالأنظمة المرعية، ومنذ ذلك التاريخ وهذا الديوان يقوم بعمله على أكمل وجه، وفي 30 أغسطس 2019م صدر أمر ملكي بتحويل اسم ديوان المراقبة العامة إلى الديوان العام للمحاسبة، وتم تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 13 / 4 / 1432هـ، وبعد فترة تم تعديل مسماها إلى هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بهدف حماية المال العام، ومحاربة الفساد، والقضاء عليه، وتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة، وتبعاته الوخيمة على الدولة في مؤسساتها، وأفرادها، ومستقبل أجيالها، وفي 12 ديسمبر 2019 صدر أمر ملكي بضم هيئة الرقابة والتحقيق والمباحث الإدارية إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وتعمل الهيئة على حماية النزاهة ومكافحة الفساد في الأجهزة المشمولة باختصاصاتها وهي الجهات العامة في الدولة، والشركات التي تمتلك فيها الدولة نسبة لا تقل عن 25 % وذلك لخلق بيئة عمل في تلك الأجهزة تتسم بالنزاهة، والشفافية، والصدق، والعدالة، والمساواة.

الفساد نوعان

ويمكن تعريف الفساد على أنّه أعمال غير نزيهة يقوم بها الأشخاص الذين يشغلون مناصب في السلطة، مثل المديرين، والمسؤولين الحكوميين وغيرهم، وذلك لتحقيق مكاسب خاصة، ومن الأمثلة على ظواهر الفساد إعطاء وقبول الرشاوى والهدايا غير الملائمة، والغش أو الخداع، وتحويل الأموال، والاحتيال وغيرها، وأنواع الفساد تضم أفعال الفساد قائمة كبيرة من الأعمال غير الأخلاقية منها الابتزاز، والرشوة، والمحسوبية، والاختلاس وما إلى ذلك، لكن بشكل عام يوجد شكلان رئيسيان للفساد وهما الفساد الثانوي أو الصغير، والذي تكون تأثيراته صغيرة وغير واضحة إجمالاً على البلاد، بحيث تكون عن كميات قليلة من الأموال، أو تتعلق بالأشخاص الذين لا يمتلكون تأثيراً قوياً في البلاد، لكن يمكن أن تتفاقم آثاره لتتسبب في مشاكل كبيرة، ومن أشكاله دفع الأموال غير المستحقة للحصول على مقاعد دراسية، أو للحصول على ترقيات مهنية سريعة، أو للانتقال إلى قاضٍ آخر لعكس قرار المحكمة وما إلى ذلك، أما النوع الثاني من الفساد فهو الفساد الضخم أو الكبير والذي يؤثر تأثيراً سلبياً مباشراً وطويل الأمد على البلاد، حيث ينطوي على مبالغ مالية هائلة، ويقوم به مسؤولون ذوو مكانة عالية في البلاد، ومن الأمثلة عليه اختلاس الأموال التي كان الهدف منها إنشاء المشاريع التي تخدم عامة الناس، أو زيادة الأموال المخصصة لصانعي القانون والموظفين في الدولة لتشريع القوانين لمصلحة شخص معين، أو مجموعة من الأشخاص، ومنح العطاءات والوظائف لأناس غير مؤهلين، واستقبال المشاريع السيئة أو غير المكلفة، وما إلى ذلك.

أطماع شخصية

ويمكن تلخيص بعض أهم أسباب الفساد في المجتمعات وعلى رأسها الأطماع الشخصية، حيث يمتلك البشر دافعاً فطرياً للتملك، فيرجع سبب الفساد أحياناً إلى رغبة المسؤولين المطلقة في المال والسلطة، دون وضع اعتبارات للحدود الأخلاقية الدراجة، وكذلك إلى انخفاض الحس الوطني والأخلاقي، وذلك إمّا بسبب نقص مستوى التعليم، أو تجربة التعليم السلبية التي مر خلالها المسؤول، ومن الأسباب أيضاً انخفاض الوعي وعدم وجود الشجاعة بين بقية الناس لمواجهة الفساد والفاسدين، فهم يغضون البصر، أو يصمتون عنه، مما يشجع الفاسدين للاستمرار بأعمالهم بشكل أكبر، ومن الأسباب أيضاً وجود البيئات الثقافية التي تشجع الفساد وتتغاضى عنه، حيث يمكن أن يعتبر التهرب من المسؤوليات والقدرة على تحقيق مكاسب شخصية بطرق غير شرعية أمراً يدعو للإعجاب في بعض البيئات، ولعل آخر تلك الأسباب هو عدم سن القوانين واللوائح الرادعة، حيث يؤدي الإهمال القانوني في المناطق المعرضة للفساد إلى انتشار الفاسدين بشكل كبير، وبطء العمليات القضائية في بعض البلدان، وعرقلة سير العدالة، وقلة وجود معايير أخلاقية في الترقيات، وذلك عندما يتم ترقية بعض الأشخاص بطرق غير نزيهة.

إبراء ذمة

ويعتبر حساب إبراء الذمة الذي تم إنشاؤه بأمر سامٍ عام 1426هـ ويتولى بنك التنمية الاجتماعية إدارته والإشراف عليه فرصة لمن أراد تبرئة ذمته، ويستهدف البرنامج إبراء ذمة موظفي الدولة الحاصل منهم تقصير في الدوام أو في أوقات العمل، أو في الإنتدابات، أو العمل خارج الدوام، وغير ذلك، أو أي شخص يريد إبراء ذمته تجاه المال العام عن أموال أخذها بغير وجه حق، والإيداع في هذا الحساب يتم التعامل معه بمنتهى السرية، حيث تم فتح حساب خيري لدى مصرف الراجحي لإبراء ذمم المقصرين تجاه المال العام؛ أما الأموال العينية مثل الأراضي أو العقارات فتنقل ملكيتها باسم بنك التنمية الاجتماعية، وهذه الأموال التي يتم إيداعها في هذا الحساب يتم صرفها بالكامل على برنامج القروض الاجتماعية لذوي الدخل المحدود - زواج، أسرة، ترميم -، ويبلغ إجمالي ما تم إيداعه في الحساب منذ تأسيسه في عام 2006م وحتى نهاية شهر أكتوبر 2017م (340.251.849) ريالا وبعدد إيداعات (50.949) عملية إيداع، وأكبر عملية إيداع منفردة بالحساب منذ افتتاحه بلغت 20 مليون ريال - 5.3 مليون دولار.-

تطهير المجتمع

وتأسست هيئة الرقابة ومكافحة الفساد - الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سابقاً - في 13 / 4 / 1432هـ، بهدف حماية المال العام، ومحاربة الفساد، والقضاء عليه، وتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة، وتبعاته الوخيمة على الدولة في مؤسساتها، وأفرادها، ومستقبل أجيالها، إذ تعمل الهيئة على حماية النزاهة ومكافحة الفساد في الأجهزة المشمولة باختصاصاتها وهي الجهات العامة في الدولة، والشركات التي تمتلك فيها الدولة نسبة لا تقل عن 25 %؛ وذلك لخلق بيئة عمل في تلك الأجهزة تتسم بالنزاهة، والشفافية، والصدق، والعدالة، والمساواة، وحققت الهيئة منذ تأسيسها وخصوصاً بعد صدور أمر ملكي بضم هيئة الرقابة والتحقيق والمباحث الإدارية إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد العديد الإنجازات التي استطاعت من خلالها كشف عدد من قضايا الفساد وساهمت في استرداد ما تم الاستيلاء عليه من خزينة الدولة بدون وجه حق، ولعل أكبر إنجاز للهيئة هو ما أنجزته اللجنة العُليا لقضايا الفساد العام المشكلة بالأمر الملكي رقم (أ / 38) بتاريخ 15/ 2/ 1439هـ، حيث رفعت اللجنة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - التقرير المقدم من صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس اللجنة العُليا لقضايا الفساد العام المتضمن أن اللجنة أنهت أعمالها حيث تم استدعاء 381 شخصاً، بعضهم للإدلاء بشهاداتهم، وجرى استكمال دراسة كافة ملفات المتهمين ومواجهتهم بما نسب إليهم، وتمت معالجة وضعهم تحت إشراف النيابة العامة، وقد تم إخلاء سبيل من لم تثبت عليهم تهمة الفساد، وإجراء التسوية مع 87 شخصاً بعد إقرارهم بما نسب إليهم وقبولهم للتسوية، وتم إحالة 56 شخصاً إلى النيابة العامة لاستكمال إجراءات التحقيق معهم وفقاً للنظام، حيث رفض النائب العام التسوية معهم لوجود قضايا جنائية أخرى عليهم، وبلغ عدد من لم يقبل التسوية وتهمة الفساد ثابتة بحقه ثمانية أشخاص فقط وأُحيلوا كذلك إلى النيابة العامة لمعاملتهم وفق المقتضى النظامي، وقد نتج عن ذلك استعادة أموال للخزينة العامة للدولة تجاوزت في مجموعها 400 مليار ريال متمثلة في عدة أصول من عقارات وشركات وأوراق مالية ونقد وغير ذلك.

الـ58 عالمياً

وأنجزت اللجنة العُليا لقضايا الفساد العام المهام المنوطة بها وفق الأمر الملكي وحققت الغاية المرجوة من تشكيلها، وقد وجه المقام الكريم بالموافقة على ذلك، وشكر - حفظه الله - سمو رئيس اللجنة وأعضاءها وفرق العمل المنبثقة عنها على ما بذلوه من جهد وحرص، مؤكداً - رعاه الله - استمرار الدولة على نهجها في حماية النزاهة ومكافحة الفساد والقضاء عليه، وردع كل من تسول له نفسه العبث بالمال العام والتعدي عليه واستباحة حرمته، وأن على الأجهزة الضبطية والرقابية تعزيز دورها في ممارسة اختصاصاتها بما يضمن الفاعلية وحماية المال العام والمحافظة عليه، وبفضل تلك الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد بكافة أشكاله فقد جاءت بلادنا في المرتبة الـ58 عالمياً من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد، بحسب منظمة الشفافية الدولية لعام 2018م، والمرتبة الـ11 بين دول مجموعة العشرين الاقتصادية.

مجلس تشاوري للطفل في تجمع الرياض الصحي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1891641

أصدر الرئيس التنفيذي لتجمع الرياض الصحي الأول الدكتور التميمي قرارًا يقضي بتشكيل مجلس الطفولة، يضم في عضويته أربعة أطفال بالإضافة إلى أعضاء من عدة جهات حكومية، بهدف تحسين جودة الرعاية الصحية المقدمة للأطفال والمشاركة في صنع القرار، بما يلبي احتياجات المرضى وأسرهم في مراحل الطفولة، وتعزيز الشراكة الفعالة بين المرضى وأسرهم والفريق الطبي، حول ثقافة حماية حقوق الطفل، تنظيم المشاريع التي تعنى بتجربة المريض وتوسع المبادرات في منشآت التجمع الأول.

ويتكون المجلس من جهات حكومية هي: "هيئة حقوق الأنسان، مجلس شؤون الأسرة، جمعية رعاية الطفولة، جمعية الأطفال ذوي الإعاقة، جمعية سند الخيرية، المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية، تعليم الطالبات والطلاب، لجنة الحماية من العنف الأسري، المركز السعودي لسلامة المرضى"، بالاضافة إلى عدد من الإدارات المعنية داخل منشآت تجمع الرياض الصحي الأول.

«الشورى" يدعو لتسريع تطبيق نظام مكافحة التستر التجاري

المصدر: جريدة المدينة الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/736884

المدينة - الرياض

A A

يناقش مجلس الشورى في جلسته غدا التقرير السنوي لوزارة التجارة، وذلك بعد تقديم لجنة الاقتصاد والطاقة توصيات تركزعلى اهمية الاسراع في تطبيق برنامج مكافحة التستر التجاري.

وأكدت اللجنة وفقا لتقريرها، الذي سيعرض أمام المجلس أهمية تمكين وزارة التجارة من الاستمرار في تقديم حزم الدعم المالي واللوجستي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاعات المتضررة من الآثار المترتبة على جائحة كورونا بما يتناسب مع الميزانيات المرصودة بالتنسيق مع وزارة المالية. ورأت اللجنة في تقريرها أهمية الإسراع في تطبيق ومراقبة وتقييم المحور التنفيذي الخاص في برنامج مكافحة التستر التجاري، وأن الجانب التنفيذي للبرنامج بحاجة إلى التسريع في تطبيقه. وأكدت لجنة التعليم والبحث العلمي في تقريرها بشأن التقرير السنوي للمركز الوطني للتعليم الإلكتروني أهمية الإسراع في استكمال مشروع نظام التعليم الإلكتروني الجديد، الذي يعمل عليه المركز ضمن مبادرة السياسات والأنظمة.

خطة لتجويد مواد الهوية الوطنية بالمدارس العالمية والأهلية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/736883

سعيد الزهراني - الطائف

أعدت وزارة التعليم خطة لتدريس مواد الهوية الوطنية التي تشمل الدراسات الإسلامية واللغة العربية والدراسات الاجتماعية في المدارس العالمية والأهلية، تحقيقا للقيم المستهدفة، وبما يضمن توحيد هذه المقررات وخططها الدراسية.

وتهدف الخطة إلى ترسيخ قيم ومبادئ العقيدة الإسلامية لدى الطلاب المسلمين في المدارس العالمية والأجنبية، ونشر الوعي بمبادئ الدين الإسلامي للطلاب غير المسلمين، وتعزيز المواطنة والتطور الشخصي والأخلاقي والاجتماعي والثقافي والاعتزاز بالوطن وتاريخه وثقافة المجتمع السعودي وثوابته الفكرية.

كما تهدف إلى تعزيز قيم التعايش والتفاعل واحترام الثقافات والحضارات الأخرى، والتعريف بتاريخ وجغرافية السعودية وحضارتها وإنجازاتها. تجدر الإشارة إلى أن العام الدراسي الجديد سيكون مختلفا بعد إعداد خطط تطويرية شاملة في المناهج و التحول من الفصلين إلى الثلاثة.

506ملايين ريال لدعم إسكان الأسر المحتاجة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/736880

أحمد المشاهفة - جدة

A A

أعلنت منصة «جود الإسكان» عن تجاوز قيمة المساهمات الخيرية المُقدمة عبر المنصّة ضمن مسارَيْ دعم توفير السكن والإيجار أكثر من 506 ملايين ريال، بهدف توفير المسكن الملائم للأسر الأشد احتياجا..

وتمكنت منصة «جود الإسكان» ضمن مسار دعم توفير السكن من توفير أكثر من 1600 مسكن للأسر من فئة الأشد احتياجا، كما تم دفع الإيجار عن أكثر من 4400 أسرة ، وذلك بدعم عدد من الجهات العامة والخاصة ومشاركة جميع أفراد المجتمع، وسجّلت المنصة منذ تأسيسها حضوراً فاعلاً من خلال مساهمات المؤسسات والأفراد التي استفاد منها أكثر من 27 ألف شخص من بينها 589 أسرة حصلت على منزلها خلال شهر رمضان المبارك.

وأسهمت الشراكة بين القطاعات الرئيسية (القطاع الحكومي، والخاص، والقطاع غير الربحي)، إلى جانب مساهمة أفراد المجتمع، في تعزيز وضمان استدامة العطاء السكني للأسر الأشد احتياجاً..

وحظيت المنصة منذ انطلاقتها بدعم سخي من مقام خادم الحرمين الشريفين قدره 100 مليون ريال ومن ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان 50 مليون ريال.

دمج "التقاعد" مع "التأمينات" ولادة لصندوق استثماري تنافسي يتناسب مع مكانة المملكة في "العشرين"

خبراء في الإستراتيجيات المصرفية لـ المدينة:

المصدر: جريدة المدينة الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/736842

المدينة- جدة

A A

تفاعل عدد من مسؤولي وخبراء الجهات التقاعدية مع قرار دمج المؤسسة العامة للتقاعد مع المؤسسة العامة للتأمينات الأجتماعية، وقالوا: إن هذا الدمج يمثل نهجا هيكليا سليما؛ إذ من شأنه أن يرفع من القيمة الاستثمارية لأصول ومحافظ واستثمارات المؤسستين، ويحقق من جانب آخر التكامل النوعي في العمل الإداري الموحد الذي يسهم بطاقاته وقدراته في دفة العمل الإداري والاستثماري للمؤسستين، وهذا كله سنعكس على مزيد من الحماية الأجتماعية.. وأشاروا الى حفظ حقوق المنتسبين والإبقاء على مخصصاتهم.

تحقيق الاستقرار المالي

بداية قال المستشار الدكتورعبدالله بن محمد بن صالح، رئيس «دار الدراسات والخدمات الاستشارية»، والخبير في التخطيط الاستشاري والتنظيم:

قرار مجلس الوزراء بدمج هيئة التقاعد مع التأمينات الاجتماعية لم يتم إلا بعد دراسة مستفيضة، وهذا الإجراء يساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وتحقق الاستقرار المالي للصندوق التقاعدي، وحسن إدارة واستثمار الأموال. مضيفا: وحيث إن الاتجاه هو تخصيص العديد من الأجهزة الحكومية، لذا فإن نظام التأمينات الاجتماعية والتحديثات التي تمت على النظام ولوائحه وما سيتم سيحقق الأهداف العامة لما فيه مصلحة المتقاعد والمستفيد من النظام، ويعطي مرونة أكثر في اتخاذ القرارات التي تصب في صالح الموظف المتقاعد ويساهم في جودة الحياة. لذا فإن الأثر الإيجابي لهذا القرار الموفق سيلحظه المستفيدون في الأمد القريب والبعيد.

مستهدفات رؤية المملكة 2030

وأشارت الدكتورة نجاة عقاب، مدرب مستشار في التمكين الشخصي إلى أن قرار دمج المؤسسة العامة للتقاعد مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يهدف إلى تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وكذلك يعتبر مجالا خصبا للاستثمار في السوق السعودي والاستمرارية في تقديم الخدمات وكسب رضا المستفيدين واستدامة خدمتهم.....

وكما قال وزير المالية محمد الجدعان عملية الدمج تأتي امتدادا لعملية الإصلاح والهيكلة الإدارية المستمرة وفق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

وقد أوضحت المؤسستان أن عملية الدمج هذه ليس لها أي تأثير على آليات صرف المستحقات التأمينية للعملاء والتقاعدية للمتقاعدين..

كذلك ليس لها أي تأثير على سير المعاملات واستمرار تقديم الخدمات بنفس الإجراءات المعروفة، والعزم على مواصلة الجهد والعمل لتحقيق مزيد من الإنجازات في القطاع الاجتماعي..

كل ذلك يأتي في الحرص الدائم لتحقيق مرتكزات الرؤية وطن طموح واقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي.

تعزيز الحوكمة والحماية الاجتماعية

من جانبها قالت الدكتورة هناء بنتن، مقيم خارجي بمؤسسة الجودة والتميز الدولية، ومفتش جودة معتمد وعضو لجنة البحوث والدراسات بجمعية المتقاعدين بمكة المكرمة: إن القرار يأتي في إطار حرص حكومتنا الرشيدة، ودمج مؤسسة التقاعد مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية بمثابة عملية إدارية تنظيمية للمؤسستين في كيان واحد يصب في خدمة الوطن والمواطن

تهدف إلى حوكمة اتخاذ القرارات، مما يوحد الجهود في الاختصاصات المتشابهة، ورفع كفاءة الأداء وزيادة مستوى الإنتاجية، والاستفادة من الموارد المالية والبشرية في تطوير الخدمات، ويندرج هذا الدمج تحت مظلة واحدة للحماية التأمينية للقطاعين العام والخاص، وتلبية طموح العملاء وتحقيق تطلعاتهم لأعلى مستويات الخدمات وتحقيق الجودة والتميز المؤسسي في قطاع التأمين الاجتماعي.

وأشارت إلى أن هذا الدمج سوف ينتج عنه توحيد المحفظة الاستثمارية لصناديق التقاعد وتوسيعها بحيث يكون لديها القدرة الأعلى في الاستثمار وتعزيز العوائد الاستثمارية، وتوحيد لوائح الاستثمار، وتعزيز الكوادر البشرية العاملة في قطاع الاستثمار، وخفض العجوزات الاكتوارية المتوقعة لصناديق التقاعد؛ بالرغم من استمرار جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط، وارتفاع عدد الخريجين الباحثين عن وظائف.

رافد للكتلة الاقتصادية بالمملكة

من جانب آخر المح المدير التنفيذي المصرفي المتقاعد احمد الوافي الشمراني، الى العديد من النتائج التي قد سهم بها هذا الدمج في مجال التنمية والاقتصاد قائلا:

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتقاعد جهازين كبيرين من أجهزة الاستثمار في المملكة ويعتبران من الصناديق السيادية الكبيرة التي أسهمت بالسابق والحاضر في الكثير من مناشط الدولة الاقتصادية، بالإضافة الى دورها في احتضان المستفيدين من خدماتها على شكل رواتب تقاعدية [لمتقاعدي موظفي القطاع الخاص ومتقاعدي موظفي القطاع الحكومي بشقيه المدني والعسكري..]

بعد القرار الحكيم الذي صدر مؤخرًا بدمج الجهازين إلى جهاز واحد يعتبر قرارًا صائبًا كنا ننتظره.

وأضاف: سيكون لهذا الدمج آثاره الإيجابية المتعددة التي منها:

•ولادة صندوق استثماري قويّ في حجم رأس ماله وموجوداته يعطيه مكانة مرموقة وقدرة تنافسية تتناسب مع مكانة المملكة كعضو فيG20

•وتضعه في وضع مريح في الإسهام في عجلة التنمية وتحقيق أهداف الرؤية المجيدة للمملكة 2030

•حجم الصندوق الجديد يمنحه القدرة على الاستحواذ على المشايع والأجهزة الرافدة للكتلة الاقتصادية للمملكة

وأكد أنه بارتفاع حجمه وقدراته سيستحدث قنوات استثمارية متعددة تحقق عوائد كبيرة تسهم في:

-زيادة في مركز الصندوق المالي وقدرته على البقاء والمنافسة

-تنوع في مصادر الدخل تساعده على تجاوز العقبات والتقلبات الاقتصادية

-إعطاء الطمأنينة والثقة في مستقبل واستمرارية التدفقات النقدية الشهرية للمستفيدين من متقاعدي المملكة.

وأضاف: إن الدمج يضع المستفيدين والمتعاملين أمام نظام موحد ولوائح إجرائية موحدة والشعور بالعدالة بتوحيد الأنظمة

كما سيعمل الدمج على توحيد الشخصية الاعتبارية للمتقاعدين في مسمى واحد ومصير واحد.

طالبت بالإنهاء الفوري لجميع أعمال العنف وانتهاكات القانون الدولي

السعودية تصوّت بالامتناع على قرار "الحالة في ميانمار" وتؤكد دعمها لحقوق الروهينغا

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2072537

أكدت المملكة موقفها الثابت في دعم شعب الروهينغا المسلم، داعية إلى ضمان سلامتهم وأمنهم والاعتراف بحقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في المواطنة الكاملة وتوفير الظروف المواتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة، ومنحهم كامل حقوق المواطنة من أجل إعادة دمجهم في المجتمع.

جاء ذلك في بيان المملكة خلال اجتماع الجمعية العامة المنعقد أمس (السبت) حول مشروع قرار الحالة في جمهورية اتحاد ميانمار، ألقاه رئيس اللجنة الرابعة بوفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة الوزير مفوض وجدي حسن محرم.

وأوضح وجدي محرم، أن السعودية صوتت بالامتناع على القرار المطروح أمام الجمعية المعنون بالحالة في ميانمار.

وأفاد أن وفد المملكة يبدي في هذا الصدد بعض الملاحظات وهي سعي وفد المملكة على الرغم من عدم وضوح سير المفاوضات من مقدمي القرار إلى إيجاد صيغة متوازنة تأخذ في الاعتبار مشاغل جميع الدول المعنية بهذه الأزمة، إذ أغفل مشروع القرار بعض المطالب والنقاط على حساب أخرى، من خلال عدم تسليط الضوء على الأزمة الإنسانية التي تعاني منها أقلية الروهينغا المسلمة والأقليات الأخرى في ميانمار بشكل كاف وواضح.

وأشار إلى أنه لا يمكن تجاهل أن الأزمة السياسية الحالية في ميانمار أدت إلى تفاقم الوضع الإنساني المرير الذي تتعرض له أقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار، مما يقلل من احتمالية عودتهم بشكل آمن من المخيمات المنتشرة.

وجدد التأكيد على أنه من هذا المنطلق طالب وفد المملكة ودول أخرى من مقدمي القرار تضمين إشارة إلى هذه الفئة

المضطهدة في الفقرات العاملة لتعكس من خلالها خطورة الوضع الإنساني للاجئين.
وقال محرم: «يطالب وفد بلادي ميانمار بتحمل مسؤوليتها تجاه أقلية الروهينغا المسلمة والإنهاء الفوري لجميع أعمال العنف وجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني». وأضاف: «كما نطلب اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنصاف الضحايا ووضع حد للإفلات من العقاب على جميع المتورطين في انتهاك القانون الدولي الإنساني.«

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

لجنة الاقتصاد بـ "الشورى": الجانب التنفيذي لبرنامج مكافحة التستر التجاري بحاجة إلى التسريع

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/19/article_2116126.html

يناقش مجلس الشورى في جلسته بعد غد الإثنين التقرير السنوي لوزارة التجارة، وذلك بعد أن أتمت لجنة الاقتصاد والطاقة دراسة التقرير وقدمت عليه عددا من التوصيات.
ووفقا لـ"واس"، أكدت لجنة الاقتصاد والطاقة - وفقا لتقريرها، الذي سيعرض أمام المجلس - أهمية تمكين وزارة التجارة من الاستمرار في تقديم حزم الدعم المالي واللوجستي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاعات المتضررة من الآثار المترتبة على جائحة كورونا بما يتناسب مع الميزانيات المرصودة بالتنسيق مع وزارة المالية.
وبينت اللجنة في تقريرها عند دراستها للتقرير السنوي لوزارة التجارة أن جائحة كورونا أثرت بشكل كبير، وألقت بظلالها على عاتق الوزارة مسؤوليات لتجاوز الأزمة والتغلب عليها، مؤكدة في تقريرها أن الوزارة عملت على معالجة هذه التحديات بتنفيذ حزمة من المبادرات لتخفيف آثار هذه الجائحة، خاصة على المنشآت التجارية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
كما رأت اللجنة في تقريرها أهمية الإسراع في تطبيق ومراقبة وتقييم المحور التنفيذي الخاص في برنامج مكافحة التستر التجاري، مبينة أن الوزارة كان لها دور في حوكمة وتفعيل البرنامج الوطني لمكافحة التستر، وأن الجانب التنفيذي للبرنامج بحاجة إلى التسريع في تطبيقه، نظرا للأضرار الاقتصادية المترتبة لظاهرة التستر كإيجاد المنافسة غير المشروعة وانتشار حالات الغش وازدياد معدلات البطالة واحتكار بعض الأنشطة التجارية.
وفي ذات الجلسة، يحسم المجلس قراره بالتصويت على ما تضمنه تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة من توصيات بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للحبوب للعام المالي 1441 / 1442هـ، وذلك بعد أن يستمع إلى وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، التي أبدوها في جلسة سابقة تجاه التقرير، ويأتي من بين توصيات اللجنة التأكيد على المؤسسة العامة للحبوب لوضع خطة إحلال يتم بموجبها استقطاب سعوديين لشغل الوظائف المشغولة بغير سعوديين، مع تمكين المرأة من شغل وظائف إدارية ومهنية أكثر، وفقا لاحتياجات المؤسسة.
كما أدرج المجلس في جلسته الثلاثاء المقبل للمناقشة تقريرا مقدما من لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي للمركز الوطني للتعليم الإلكتروني للعام المالي 1441 / 1442هـ.
وأكدت لجنة التعليم والبحث العلمي في تقريرها بشأن التقرير السنوي للمركز الوطني للتعليم الإلكتروني أهمية الإسراع في استكمال مشروع نظام التعليم الإلكتروني الجديد، الذي يعمل عليه المركز ضمن مبادرة السياسات والأنظمة، حيث أشارت اللجنة في رأيها أثناء دراسة التقرير إلى أن المركز يواجه عدة تحديات أبرزها وجود تداخل في الاختصاصات بينه وبين الجهات المانحة لتراخيص البرامج التعليمية، وأهمية النظام الجديد في تطوير حوكمة المركز ومنحه مزيدا من الصلاحيات، التي تعينه على تحقيق أهدافه وخططه الاستراتيجية.
كما دعت اللجنة المركز في تقريرها إلى زيادة تفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الإلكتروني للوصول به إلى أعلى مستويات الجودة، وفق أحدث الأساليب والأنظمة التقنية، مؤكدة في رأيها أن للقطاع الخاص دورا مهما في

تعزيز ونقل وتوطين التقنيات الحديثة العالمية وحاجته إلى الدعم والمساندة من قبل المركز من خلال طرح عديد من المبادرات والتنظيمات والسياسات، التي تساعده على أداء مهامه.

البطالة.. خطورة الموقف

المصدر: جريدة المدينة الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/736859

صالح عبدالله المسلّم

لا شك أن هُناك محاولات عديدة و»حثيثة» من قبل ولاة الأمر للقضاء على «البطالة» و»توطين» و»توظيف» المواطنين والمواطنات.. ولا نشك في اهتمام «ولاة الأمر» في ذلك.. إلاّ أن البرامج والخطط التي تُنفذ من قبل الوزارات والقطاع الخاص لا ترقى إلى مستوى ما نتمنى ويتمناه ولاة الأمر، فـ»البطالة» في ازدياد، كلُ بيت و»منزل» في كل مدينة وقرية «يعانون» من شاب وشابة لديهم.. تخرجوا ونالوا شهادات ومكثوا في منازلهم دون عمل!..

أين الخلل..؟!

»الأمن السُكاني» وإيجاد السكن مشروع تبنته الحكومة -ولله الحمد- مضى في طريق النجاح.

)التوظيف) و(البطالة) يجب أن يكون لها برامج، وخطط تُحقق الآمال والطموحات، فالبطالة معضلة اجتماعية اقتصادية لا بُد من النظر إليها وبقوة وباهتمام ونبحث عن «الخلل» ونضع الحلول الجذرية.. وإلاّ سيكون لدينا «خلل» في التوازن الاقتصادي وخلل في «التركيبة السكانية».. من خلال تواجد العشرات من «الوافدين»، وإبعاد «أبناء وبنات البلد» دون حراك ولا «توظيف» ولا «عمل».. بل إن بعض الجهات تُحارب السعوديين والسعوديات في أرزاقهم وأعمالهم الحرة من بيع وشراء!.

»البطالة» آفة خطيرة.. وتُؤرق المئات والآلاف من الأُسر والحلول مُمكنة في عدم مجاملة الوافد (فالمملكة ليست شركة توظيف للأجانب).. كما قالها غازي القصيبي -رحمه الله-.

يجب ويُفترض ألا نُجامل على حساب أبناء وبنات الوطن.. هُناك العشرات من الوظائف التي تنطبق عليهم.. ولكنهم محاربون والغالبية يُفضلون «الأجنبي» و»يطلبون الخبرات» من بناتنا وأبنائنا وكيف يكسبون خبرات وأنتم لا تعطونهم المجال في العمل والتدريب على رأس العمل.. وأخذ جُرعات عملية مهنية تصقلهم..

كيف يكسبون الخبرات وهم «محاربون» وتفضلون الوافد على أبناء وبنات البلد.. كيف «يكسبون الخبرات» وهم ماكثون في منازلهم.. افسحوا لهم المجال وسترون بناتنا وأولادنا مبدعين دومًا فهذا الوطن «شامخ» برجالاته ونسائه.. فقط يريدون الفرصة والدعم وألا تفضلوا الوافدين عليهم!

دعم أبناء وبنات الوطن واجب وطني ديني أخلاقي.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

دمج "التقاعد" في مؤسسة التأمينات الاجتماعية وفوائده

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/20/article_2116571.html

د. أمين ساعاتي

أصدر مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة الثلاثاء الماضي قرارا بدمج المؤسسة العامة للتقاعد في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وقد عقب وزير المالية على أهمية هذا القرار وماهيته وفوائده، حيث أوضح أن الهدف الأساسي من الدمج هو تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد وزيادة الكفاءة التشغيلية والمالية لموارد الدولة، وأن الدمج يعد عملية إدارية تنظيمية هدفها توحيد مظلة الحماية التأمينية للقطاعين العام والخاص، وهو امتداد لعملية الإصلاح والهيكلة الإدارية المستمرة وفق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ولقد اكتسبت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مع الأيام أهمية أكبر، وبدأت تدرك أن الملقى على عاتقها من وظائف ومهام تجاه المجتمع أكبر من الإمكانات المتاحة.

إن عملية الدمج ستؤدي إلى تعزيز المركز المالي للصندوق التقاعدي من خلال تعظيم العوائد الاستثمارية، وصنع جهود تكاملية لتعزيز القدرة على الأداء الاستثماري والتوزيع الاستراتيجي.

وإذا أمعنا النظر في رؤية السعودية 2030 - وهي كتالوج التنمية الشاملة -، فإننا نلاحظ أن من أهم أهدافها تعزيز مبدأ قيام القطاع الخاص بمهامه الطبيعية تجاه المجتمع، ولهذا اتخذت الدولة كثيرا من التدابير الرامية إلى دعم القطاع الخاص وتأهيله ليكون قادرا على الاضطلاع بوظائف المجتمع الاقتصادية والمالية والثقافية والرياضية والسياسية، وإقصار دور الحكومة على تصميم السياسة الخارجية للدولة، وتوفير الأمن والأمان للمجتمع، والقيام بمهمة الدفاع عن حدود الدولة من أي عدوان خارجي، كذلك نلاحظ في رؤية السعودية 2030 أن مشاريع نقل الوظائف الحكومية من القطاع العام إلى القطاع الخاص قد بدأت بالفعل منذ عام 2016 من خلال وضع أسس بناء قطاع خاص قوي قادر على تحمل تبعات ومسؤوليات ما بعد 2030، ومؤهل لبناء مجتمع قادر على إدارة مؤسساته، وهي مرحلة تنهي الاعتماد على المورد الواحد وتبني موارد عديدة للدولة.

ويخضع علماء الإدارة على هذه المرحلة اسم إعادة اختراع الحكومة، أي إعادة هيكلة الحكومة باتجاه بناء قطاع حكومي ذكي، وأيضا بناء قطاع خاص بالذكاء نفسه، ووضع سياسة خارجية رشيدة، وتوفير الأمن وبناء القدرات الذاتية والوطنية للدفاع عن كيان الوطن من المخاطر التي بدأت تتزايد هذه الأيام، ثم تكليف المجتمع من خلال مؤسسات القطاع الخاص بالمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني متعدد الموارد، والإمكانات، مجتمع يقوم على استخدام واسع للنظام الرقمي المفعم بتكنولوجيا المعلومات.

وطالما أن هذه الأهداف بدأت تتحقق في الواقع، فإن بقاء مؤسستين لصرف العوائد التقاعدية لم يعد ضروريا، بل من الضروري تقوية المؤسستين بدمجهما في كيان واحد يتولى مسؤولية صرف رواتب وعوائد المتقاعدين.

ونذكر جميعا أن المؤسستين الماليتين الكبيرتين - المؤسسة العامة للتقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية - تعرضتا لمشكلات مالية كبيرة في الأعوام القليلة الماضية، وأن قضية الدمج لم تأت من فراغ، بل جاءت بعد دراسة عميقة لتجارب شارفت على الـ 50 عاما، ونذكر أيضا أن مؤسسة التقاعد قبل أعوام قلائل كانت تحذر من عجز متوقع لا يمكنها من صرف رواتب المتقاعدين، وشكت المؤسسة من تضخم المتقاعدين، وسربت أخبارا مفادها أنها ربما لا تستطيع توفير كل رواتب المتقاعدين في المستقبل القريب إذا استمرت معدلات الزيادة في عدد المتقاعدين بهذه المعدلات المتصاعدة بشكل فاق كل التوقعات.

إضافة إلى ذلك، فإن الدمج سيوفر للموظفين مزايا الانتقال والاندماج في القطاع المقرر تأسيسه بسهولة دون عناء، وهذا من شأنه أن يدعم الهيئة الجديدة بالكفاءات البشرية التي تحتاج إليه الهيئة في عهدها الجديد وفي مرحلة من أهم مراحل قيامها بمهامها الجديدة، فضلا عن ذلك فإن مقترح دمج مؤسستي التقاعد والتأمينات الاجتماعية يتوقع أن يؤدي إلى زيادة أصول الهيئة الجديدة، ما يتيح لها فرصا إضافية لتنويع استثماراتها وزيادة عوائدها، كما سيعزز قدراتها التشغيلية

والإدارية ويزيد من تنافسيتها.
والواقع أننا إذا أردنا أن نستفيد من تجارب الآخرين ونظرنا إلى واقع الحال في الدول العربية المجاورة نلاحظ أن معظم الدول العربية تأخذ بنظام قيام هيئة واحدة لصرف عوائد التقاعد، بمعنى أن واقع الحال في هذه الدول الشقيقة يؤكد وجاهة فكرة دمج المؤسستين في هيئة واحدة، ولم يأت تطبيق هذا القرار من فراغ بل نتيجة تجارب عديدة ودراسات رجحت بأن تقوم المؤسسة الواحدة بمسؤولية صرف عوائد المتقاعدين في الدولة.
لقد أكدت التجارب المحلية أو تجارب الأشقاء على مستوى دول الخليج أن قيام مؤسسة واحدة بصرف العوائد التقاعدية هو توفير لأموال طائلة كانت تنفق على قيام مؤسستين دون مبرر موضوعي.

كاريكاتير

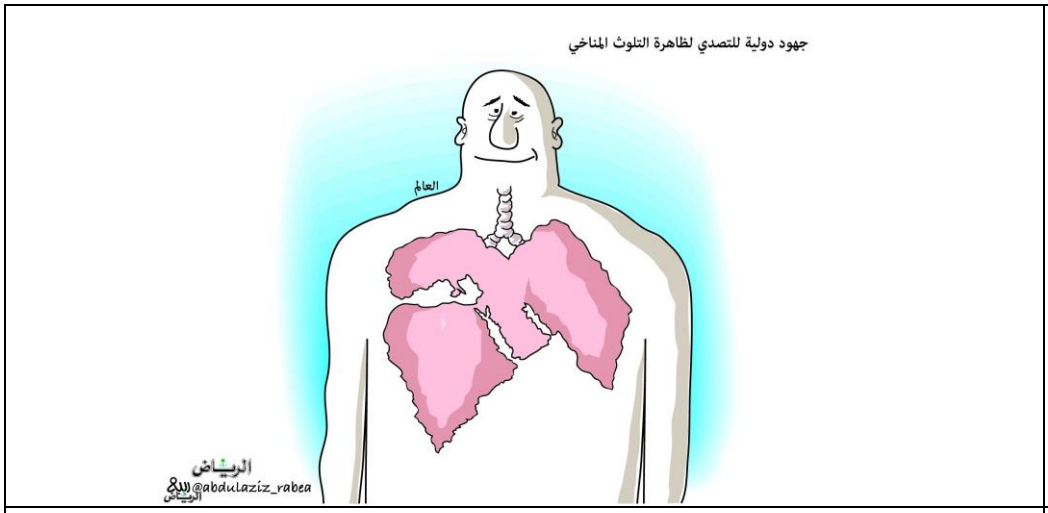	المصدر: جريدة الرياض الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م https://www.alriyadh.com/1891823
	المصدر: جريدة المدينة الاحد 10 ذو القعدة 1442هـ - 20 يونيو 2021م https://www.al-madina.com/article/736852